

المبسوط

\$ باب عتق ما في البطن \$ (قال) (رجل قال لجاريته كل ولد تلدينه فهو حر فما ولدته في ملكه فهو حر) لأن ملك الأم سبب لملك الولد فإن الجنين يتبع الأم في الملك وقيام سبب الملك عند التعليق كقيام الملك في صحة التعليق .

ألا ترى أن في اليمين المضاف جعل التعليق بسبب الملك وهو الشراء كالتعليق بالملك ولو كان الملك موجودا في المحل الذي يلاقيه وقت التعليق كان التعليق صحيحا فكذلك إذا كان سبب الملك موجودا ولا يعتق ما لم تلد لأنه جعل شرط العتق الولادة وإن مات المولى وهي حبلة ثم ولدته لم تعتق لأنها صارت ملكا للوارث بالموت فإنما وجد الشرط بعد زوال ملك المعتقد وكذلك لو باعها المولى وهي حبلة جاز بيعه لقيام ملكه وقدرته على تسليمها وإذا ولدت بعد ذلك لم تعتق لأن الشرط وجد في غير ملك الحال وإن ضرب ضارب بطنها فالقتة ميتا كان فيه ما في جنين الأمه لأنه ما دام في البطن فهو رقيق ولو كان قال كل ولد تحبلين به فهو حر كان فيه ما في جنين الحر لأن شرط العتق هنا وجود الحبل وقد علم أنه كان موجودا قبل الضرب فإنما وجدت جنائية الضارب على جنين هو حر وإن ولدته بعد البيع لأقل من ستة أشهر فهو حر والبيع باطل لأننا تيقنا بوجود الولد قبل البيع وحريرته فإنما باعها وفي بطنها ولد حر فيكون البيع باطلًا ولو قال لها إن كان أول ولد تلدينه غلاما فهو حر وإن كانت جارية فأنت حررة فولدت غلامين وجاريتين فإن علم أن الغلام أول ما ولدت فهو حر والباقيون أرقاء وإن علم أن الجارية أول ما ولدت فهي مملوكة والباقيون مع الأم أحراز لأن بولادة الجارية الأولى عتقد الأمه وإنما عتقدت بعد انفصال هذه الجارية عنها فكانت هي مملوكة والباقيون أحراز لأنهم انفصلوا منها بعد حريرتها والولد لا ينفصل من الحرة إلا حرًا وإن لم يعلم أيهم أول يعتق من الأم نصفها لأنها تعتق في حال وترق في حال ويعتق ثلاثة أرباع كل واحد من الغلامين لأن أحدهما حر بيقين فإنها إن ولدت الغلام أولاً فهذا الغلام حر وإن ولدت الجارية أولاً فالغلامان يعتقان بعتق الأم فأحدهما حر بيقين والآخر يعتق في حال دون حال فيعتق نصفه ثم حرية ونصف بينهما نصفان إذ ليس أحدهما بأولى من الآخر فيعتق من كل واحد منهما ثلاثة أرباعه ويسعى في ربع قيمته ويعتق من كل واحدة من الجاريتين رباعها لأن إحداهما أمه بيقين والأخرى تعتق في حال دون حال فإنها إن